

Distr.: General
17 July 2001
Arabic
Original: English and French



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٣٤٧ المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2001/660).

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للمبعوث الخاص للأمين العام، الجنرال أمادون توماني توري، على البعثة التي قام بها إلى بانغي في الفترة من ٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠١. ويلاحظ مع الارتياح أن هذه البعثة أسهمت في تخفيف حدة التوترات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

"ويرحب مجلس الأمن بتعيين ممثل جديد للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتطلع المجلس إلى قيامه بتولي قيادته الفعلية لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت قريب.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن إدانته لمحاولة الانقلاب التي حدثت مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعترف بأهمية جمهورية أفريقيا الوسطى بالنسبة لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الحالة المخوفة بالخطر في ذلك البلد، وإزاء استمرار أعمال العنف، ولا سيما ضد فئات عرقية معينة. ويلاحظ المجلس أن هذا المناخ ليس من شأنه أن يفضي إلى تشجيع استمرار عودة الآلاف من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى وطنهم ممن شردوا أو لجأوا إلى بلدان مجاورة نتيجة للأحداث التي وقعت في آخر أيار/مايو. ويطلب المجلس من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء جميع أعمال العنف.

"ويدين مجلس الأمن بقوة مقتل منسق شؤون الأمن التابع لمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويحيط علما بما أعلنته سلطات جمهورية أفريقيا

الوسطى من إدانة لهذا العمل واعتزامها إجراء تحقيق بشأنه، ويحثها على تقديم مرتكبيه إلى العدالة.

”ويدعو مجلس الأمن إلى احترام حقوق الإنسان، وإلى تحقيق المصالحة الوطنية، وإلى الحوار السياسي وفقاً لروح ميثاق المصالحة الوطنية لعام ١٩٩٨ (S/1998/219، التذييل).

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ توصيات حول كيفية زيادة مساهمة الأمم المتحدة في إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص للمسائل التالية:

(أ) تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في مجالات من قبيل رصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة للنظام القضائي، وبناء القدرات، وتحسين فعالية القدرة على الإنذار المبكر؛

(ب) البحث، مع حكومه جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالتعاون مع المؤسسات المعنية، في إمكانية توفير الخبرة الفنية في مجال الإدارة العامة والشؤون المالية، ولا سيما عن طريق توفير الخبراء في هذه المسائل؛

(ج) مواصلة عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتحسينها وتنفيذ برنامج فعال لجمع الأسلحة.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لدراسة توصيات الأمين العام، بالتعاون مع المؤسسات المعنية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

”ويشدد مجلس الأمن على أن تعزيز الجهود الدولية أمر ضروري للمساعدة في تحقيق الإنعاش لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويحث جميع الدول التي أعلنت تعهدات في اجتماع المانحين الخاص المعقود في نيويورك، في أيار/مايو ٢٠٠٠ على الوفاء بتلك التعهدات. ويدعو مؤسسيتي بريتون وودز إلى أن تأخذ في الاعتبار الطابع الخاص للحالة بغية وضع برامج مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت مبكر. ويشدد المجلس على أهمية القضاء على الفقر، وتسديد الديون، ودفع المتأخرات المتعلقة برواتب موظفي الخدمة المدنية، مما يتطلب في الأجل الطويل تكثيف الجهود من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تدير الأموال العامة والإدارة.

”ويذكر مجلس الأمن مرة أخرى بأن مسؤولية تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والتعمير في جمهورية أفريقيا الوسطى تقع في المقام الأول على عاتق القادة السياسيين وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ويؤكد المجلس في هذا الصدد أن تحقيق الفعالية التامة للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي يتوقف على القيام، بموازاة ذلك، بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الملائمة.“